

تحقيق

أطلق وزير العمل محمد فنيش موقفاً منذ فترة يعد فيه بـ«إعادة النظر بقرار تصحيح الأجور» من أجل إنصاف العاملين في القطاع الخاص، وكان الجميع ينتظر ترجمة هذا الموقف في البيان الوزاري، إلا أن المفاجأة كانت بتبني البيان لقرار الحكومة السابقة الملتبس

القطاع الخاص بلا تصحيح الأجور

البيان الوزاري يكرس اللباس الذي صنعه الحكومة السابقة

محمد وهبة

ما ورد في البيان الوزاري بالنسبة إلى تصحيح الأجور لا يختلف كثيراً عما أقرته الحكومة السابقة في هذا الشأن حين أغفلت ذكر تصحيح الأجر للعاملين في القطاع الخاص في قرارها الصادر في جلسة 5 أيار الشهرية، إذ أشار البيان إلى أن الحكومة ستبادر فوراً إلى إصدار مرسوم لزيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص وإحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب لإقرار زيادات إلى جميع العاملين في إدارات ومؤسسات القطاع العام ومختلف الأسلاك، وكذلك إقرار زيادة للمتعاقدين (...). وبلغت البيان إلى أن كل ذلك سيتم بما لا يؤدي إلى تخطي

الحدود القصوى التي تقدر الخزينة العامة على تحملها، ولا يؤدي أيضاً إلى ضغوط تضخمية إضافية تنعكس سلباً على مصلحة المواطنين الحقيقية وعلى الاقتصاد الوطني.

أين إعادة النظر؟

ويتطابق مضمون البيان الوزاري مع قرار مجلس الوزراء السابق في ما خص تصحيح الأجور الملتبس، وينسجم أيضاً مع ما طرحه الهيئات الاقتصادية الراضية لما تصفه «تدخلًا» من الحكومة في زيادة شطور الأجر، كذلك فإنه يوجي بأن كلام وزير العمل محمد فنيش الأخير عن «إعادة النظر بقرار زيادة الأجور» لم يكن كلاماً جدياً، وهذا بدوره يؤدي إلى فتح باب التساؤلات

عن الثمن الذي دفعته المعارضة لقاء تسوية تؤدي إلى استمرار القرار الملتبس المتخذ في الحكومة السابقة. فالبيان لا يذكر القطاع الخاص إلا في إطار رفع الحد الأدنى للأجور، بينما يتناول كل التفاصيل المتصلة بتصحيح أجور أعضاء القطاع العام وجميع الأسلاك والإدارات والمؤسسات والمتقاعدين.

موقف الاتحاد العمالي

وكانت الحكومة السابقة قد أقرت إعطاء العاملين في القطاع العام زيادة مقطوعة بقيمة 200 ألف ليرة، وبحسب المعلومات المتداولة فإن فنيش لم يعد الاتحاد العمالي العام بأي زيادة إضافية، إلا أنه وعد صراحة بأن تطل العاملين في القطاع الخاص، إلا أنه اشترط أن يتم ذلك بعد التوافق مع أصحاب العمل وبما لا ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني. ولكن أعضاء قيادة الاتحاد فوجئوا أول من أمس بإبقاء اللباس نفسه في البيان الوزاري، واستمهلوا للاستفسار عن موقف فنيش الفعلي، وما إذا كان قد فاتته في لجنة الصياغة طلب إضافة عبارة «إصدار مرسوم لزيادة الأجور في القطاع الخاص»، لا «رفع الحد الأدنى» فقط، أو سيكون على الاتحاد العمالي الانسجام مع موقفه السابق برفض صدور مرسوم ملتبس لأنه سيكون حجة أصحاب العمل لتطبيقه استثنائياً أو عدم تطبيقه كلياً. ويتداول متابعون في معلومات أخرى تشير إلى وجود «لوبي» لأصحاب العمل لدى كل من حزب الله والتيار الوطني الحر، يضغط أيضاً باتجاه عدم تعديل القرار الملتبس الصادر عن الحكومة السابقة.

عمال في أحد مصانع الأحذية

3,8 ملايين ليرة

63396 اجبرا

هو متوسط الرواتب والأجور في قطاع المصارف، وهو الأعلى في لبنان، يليه متوسط الأجور في القطاع العام بما قيمته 1,154 مليون ليرة

هو عدد الموظفين المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور، أي 300 ألف ليرة

ليس له قيمة

ويرى مستشار رئيس الحكومة لشؤون العمال والضمان رفيع سلامة أن ما ورد في البيان الوزاري «ليس له قيمة، إذ لا جديد فيه»، مشيراً إلى أننا «سعيًا لصدور مرسوم تصحيح الأجور في المرحلة السابقة حتى نريح الوقت، ولكن إعلان الوزير طراد حمادة نيته عدم توقيعه أوقفنا عن إرساله إلى وزارة العمل بعدما أعده رئيس الحكومة. وكل ما يُقصد في البيان أن الموضوع يحتاج إلى تجديد القرار

السابق المتخذ في مجلس الوزراء، وقد يقترح الوزير فنيش أمراً آخر». وفي السياق نفسه قال وزير المال محمد شطح لـ«الأخبار» إنه لا يعلم «إن كان هناك طلب بزيادة إضافية على القرار السابق الخاص بتصحيح الأجور، ولكن مجلس الوزراء سيقدر تفاصيل المرسوم وامكان إعادة النقاش، لكن هذه المواضيع تحتاج إلى انعقاد مجلس وزراء».

الهيئات لن تنفذ

ويكاد موقف الهيئات الاقتصادية

بين دهنهور ونيويورك...

في شبه خلوة عمالية أمس، قررت قيادة الاتحاد العمالي العام الاستفسار بشكل عاجل من وزير العمل محمد فنيش عما ورد في البيان الوزاري، ولا سيما أنها كوّنت انطباعاً أنه لن يتمكن من تحصيل زيادة إضافية على مبلغ 200 ألف ليرة، فطلبت من مكتبه موعداً مستعجلاً لاستيضاح مضمون البيان، وخصوصاً أن ثمة من يدفع باتجاه إجراء «بط نزاع» مع حكومة ما بعد الانتخابات لأن غلاء المعيشة مستمر



قطاعات

صناعة

مصنع «يونيسراميك»: جمر تحت الرماد

توسّعت إلى الجزائر وقطر... على أن تقفل في لبنان، حيث بلغت خسائرها في نهاية عام 2007 5,4 مليون دولار مرتفعة بقيمة 2,4 مليون دولار عن عام 2006، حين خسرت 3,2 مليون دولار. وقبل إلغاء رسم «السيراميك» خسرت الشركة في نهاية 2005 0,76 مليون دولار. وتبلغ قيمة مجمل مبيعاتها السنوية 20,2 مليون دولار وحققت نمواً بلغ 6,8 في المئة في عام 2007 بعدما كانت 19,4 في المئة في 2006.

وتقدم المصنع الذي يملكه آل غرة، بكتاب إلى وزارة العمل يستند إلى الفقرة «و» من نص المادة 50 من قانون العمل، التي تنص على صرف العمال لأسباب اقتصادية، أي لا وجود لتعويضات صرف تعسفية، ولذلك صرف المصنع على مرحلتين 125 عاملاً.

وتقوم إدارة المصنع بتصفية حقوق الموظفين على أساس وجود ظروف قاهرة نتجت من إلغاء الحماية التي كانت تحظى بها صناعة البلاط والسيراميك.

ليس واضحاً ما إذا كانت قد انتهت أو بدأت أزمة عمال «يونيسراميك»، إذ قالت مصادر مطلعة على ملف الدعاوى المرفوعة من بعض العمال المصرفيين منه، إن مصالحت جرت بين إدارة المصنع وغالبية المصرفيين، بعدما دفعت الإدارة قيمة الإنذار وبعض المبالغ الإضافية لكل واحد منهم بهدف إنهاء الدعاوى في وزارة العمل، وتزامن هذا الأمر مع شائعات تفيد أن المصنع سيقفل قريباً، أي إن المشكلة لا تزال «جمر تحت الرماد».

وتقول مصادر نقابية إن بعض موظفي وعمال «يونيسراميك» قدموا استقالتهم الطوعية بعد سريان الشائعات عن احتمال إقفال المصنع «خوفاً» من أن يؤدي إقفال المصنع إلى عدم حصولهم على حقوقهم المالية، ويتداول الموظفون معلومات تشير إلى إمكان اتخاذ قرار نهائي بخصوص المصنع مع ترجيح الإقفال النهائي في لبنان، وذلك في جلسة سيعقدها مجلس إدارة «يونيسراميك» الأربعاء المقبل.

وكانت «يونيسراميك» قد أعلنت سابقاً أنها

هبة إيرانية لطريق الناقورة - مرجعيون

الموقع بين الجانبين تصل إلى 100 مليون دولار، تنفق على مرحلتين، موضحاً «أن تنفيذ هذا البروتوكول ينتظر حل بعض الملاحظات التقنية التي يتوقف عندها مصرف لبنان، وأن اللجنة الاقتصادية الإيرانية - اللبنانية المشتركة ستجتمع قريباً وسيكون هذا الموضوع في صلب المناقشات».

وأضاف شيباني إن «المساعدة التي تقدمها إيران اليوم للبنان هي في مجال إزالة آثار العدوان الإسرائيلي عليه في تموز 2006، وهي بادرت إلى إنشاء عدد من المشاريع الإنمائية والاجتماعية لإزالة هذه الآثار، تمثلت في إعادة بناء الجسور والطرق والمستشفيات والمدارس ودور العبادة وتقديم مساعدات للبلديات وتاهيل الطرق وإيجاد بعض المناطق الخضراء، إضافة إلى إيصال الكهرباء إلى القرى المتضررة من الحرب».

وأعلن أن «إيران لم تضع سقفاً لهذه المساعدات والمساهمات»، مشدداً على «أن موقفها هذا ليس طارئاً بل استراتيجياً».

وقّع رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر ورئيس الهيئة الإيرانية للمساهمة في إعادة إعمار لبنان حسام خوشنويس اتفاق هبة لتاهيل طريق الناقورة. مرجعيون.

هذه الطريق تمتد على طول 80 كيلومتراً ويعرض 8 أمتار، وهي تتسم بأهمية بالغة لكونها تربط الساحل بالداخل، وتؤمن التواصل بين 19 مدينة وبلدة وقرية جنوبية. وأوضح الجسر أن «هذا المشروع يتكامل مع خطة المجلس في قطاع النقل والأوتوسترات، لأن طريق الناقورة - مرجعيون تمثل امتداداً لطريق صور - الناقورة التي ينفذها المجلس حالياً بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية». وأشار الجسر بالمساعدات الإيرانية، مشيراً إلى أنها عبارة عن «مساعدات عينية، وأن الطريق موضوع الهبة تنوّلها شركات إيرانية تصميماً وتنفيذاً بإشراف فني من مجلس الإنماء والإعمار، وأن العمل سيبدأ خلال أسبوع».

وقال السفير الإيراني محمد رضا شيباني إن قيمة المساعدات الإيرانية للبنان ضمن البروتوكول